

مصر تخفف ضغوط حقوق الإنسان لتتفرغ لتحدياتها الإقليمية

وكتشفت مصادر مطلعة لـ "العرب"

أن دوائر سياسية عديدة رأت ضرورة حدوث انفراجة ملموسة لتقنع المواطنين أولاً وتستطيع من خلالها الحصول على دعم قوى معارضة أبدت رغبتها في الوقوف إلى صف الدولة في مجابهة التحديات الخارجية، بما يؤدي لأن تكون هذه الانفراجة حائط صد لمنع محاولات اختراق الجبهة الداخلية.

ويرد الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي أن بلاده قادرة على مجابهة التحديات بشرط تماسك الجبهة الداخلية، وعدم السماح بتفتتها، وهو ما يشي بان التحركات الأخيرة جاءت في وقت أدرك فيه النظام أنه سيكون من الصعب المضي قدماً باتجاه التعامل مع الملفات الإقليمية الصعبة في ظل حالة غضب كامنة جراء التوسع في حالات القبض على المشتبه بهم، واحتجازهم فترات طويلة من دون محاكمات.

وأضاف جورج إسحاق في تصريح لـ "العرب" أن الدولة المصرية تتعرض لأخطار بالغة التعقيد وسيكون من الضروري جذب أكبر قدر من الفئات الراضية لسياسات النظام لأن تكون في ظهر الدولة وقيادتها، ما يتطلب المزيد من الإجراءات التي تعزز جدار الثقة بين الشباب والدولة.

وتطالب دوائر مصرية مختلفة بضرورة تشجيع الدولة على توسيع الجدل السياسي عبر إتاحة انضمام الشباب للأحزاب بحرية، وممارسة العمل الحزبي لإثقال قدراتهم بطريقة تمكنهم من تولي المناصب القيادية في المستقبل.



جورج إسحاق

هناك انفراجة في
ملف الإفراج عن
المحبوسين احتياطياً

وقد عاد ملف حقوق الإنسان ليصبح طرفاً فاعلاً في علاقات القاهرة مع حلفائها في الخارج على مستوى دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، في وقت هي فيه بحاجة لمساندة سياسية إقليمية.

وذهب متابعون للتاكيد على أن الدعاوى التي وجهتها لجنة حقوق الإنسان بالبرلمان المصري لبرلمانات الدول التي وجهت انتقادات للقاهرة في ملف حقوق الإنسان، تشي بان ثمة تقدماً على الأرض، وأن هناك إرادة لتحسين الصورة القائمة للسجل الحقوقي.

وانعكس الانفراج المصري على قضايا حقوق الإنسان على انخراط عدد من المشاهير والفنانين والنشطاء في الحملة الإلكترونية التي طالبت بالإفراج عن الطالب أمين موسى، والذي ألقي القبض عليه أثناء أحداث عنف وقعت في ميدان رمسيس (وسط القاهرة) في العام 2013، بما أعطى إشارة على أن صدر الحكومة تقبل مثل هذه الحملات وسيجابوب معها.

ويرى الخبير بمركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية عمرو هاشم ربيع أن تقييم جهود الحكومة في ملف المحبوسين بحاجة إلى المزيد من الإجراءات العلمية، لأن هناك أعداداً كبيرة قابعة في السجون، كما أن لجنة الإفراج الرئاسي السابقة لم تتمكن من القيام بدورها ولم تكن لديها صلاحيات تمكنها من تحقيق أهدافها. وأشار في تصريح لـ "العرب" إلى أن التحديات الراهنة وتسييل الأوضاع دولياً على حالة حقوق الإنسان بمصر تتطلب رؤية رسمية أكثر وضوحاً.



قوانين الحبس الاحتياطي تحتاج إلى مراجعة

وصفة روسية منتظرة لحل عقدة الحكومة في لبنان الحريري في موسكو وضغوط أميركية جديدة في بيروت



عقد قديمة وجديدة

الولايات المتحدة مع تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء البلاد، والمازق السياسي الذي يساهم في هذا الوضع المتدهور. وتوقعت مصادر في بيروت أن هيل الذي سيعاد منصبه في زيارة وداعية للبنان سيجمل رسائل حازمة بعد التوقيع على المرسوم الخاص بتوسيع نطاق الحدود الاقتصادية البحرية المتنازع عليها مع إسرائيل، إضافة إلى بحث الجمود الحاصل في ملف الحكومة.

وقال الزعيم الدرزي وليد جنبلاط إن "التحديات كبيرة في لبنان، طالم لم نحل نحن كلبانين مشاكلنا، ولو بدأ بالعمل جميعاً من دون استثناء ونشكل حكومة لن يحل أي طرف خارجي مشاكلنا".

وأكد جنبلاط على هامش ندوة سياسية أن "الحل يجب أن يكون داخلياً ومن دون استثناء أي طرف من التسوية، ولا يتوقع أحد أن يساعدا أي طرف خارجي قبل أن نساعد أنفسنا".

وأردست الولايات المتحدة الثلاثاء وكيل وزارة خارجيتها للشؤون السياسية ديفيد هيل إلى بيروت للتعبير عن قلق الإدارة الأميركية من تدهور الأوضاع السياسية والاجتماعية في لبنان. وسيضغط المسؤول الأميركي على زعماء الأحزاب للتعامل وتشكيل حكومة قادرة وملزمة بالإصلاحات الاقتصادية والإدارية. وقالت وزارة الخارجية الأميركية إن هيل "سيشدد على مخاوف

وعملت روسيا منذ أشهر على عقد لقاءات مع الحريري وقيادات من حزب الله، الحليف الأبرز للتيار الوطني الحر في معركة مع رئيس الوزراء المكلف. وكان حزب الله وحركة أمل أعلنوا في نهاية اجتماع تنسيقي بينهما يوم الاثنين على ضرورة تشكيل حكومة جديدة بأسرع وقت ممكن. وكانت مصادر قد أشارت إلى أن موسكو التي استضافت في منتصف مارس الماضي وفداً من حزب الله تضغط في اتجاه التسريع في تشكيل الحكومة.

وتستغل موسكو علاقاتها القوية مع بعض القوى الرئيسية في لبنان لدعم سياساتها في ملف تشكيل الحكومة. ويروح ملف الحكومة مكانه منذ تكليف الحريري في أكتوبر في أعقاب استقالة رئيس الوزراء حسان دياب على خلفية انفجار مرفأ بيروت في الرابع من أغسطس الماضي.

وتسعى موسكو إلى استباق تلك العقوبات الفرنسية، إضافة إلى إعادة تفعيل الضغوط الأميركية لإطلاق حوار متكامل بين الفرقاء قد يصل إلى ولادة حكومة جديدة.

ويتسائل مراقبون عن القدرة الروسية على التأثير على ملف بحجم تشكيل حكومة جديدة في لبنان، وماهية الورقة التي ستلعب عليها موسكو للضغط على الفرقاء السياسيين لتحريك الملف المتعثر.

الاستعداد الروسي لاستقبال رئيس الوزراء المكلف لبنانية أخرى يثير الكثير من التساؤلات عن أدوات الضغط الروسية التي يمكن من خلالها تحريك ملف تشكيل حكومة جديدة تتدخل فيه قوى داخلية وخارجية.

بيروت - أثار الإعلان الروسي عن استقبال رئيس الوزراء اللبناني المكلف سعد الحريري ومن ثم قيادات سياسية أخرى خلال الأيام المقبلة تساؤلات بشأن الوصفة الروسية المنتظرة لإزالة العقبات عن طريق ولادة حكومة جديدة في لبنان. وأعلنت روسيا أن الحريري سيعقد جلسة مباحثات في موسكو في الخامس عشر من أبريل، وستتناول تلك المحادثات مسائل التعاون الروسي اللبناني في مجالات التجارة والاقتصاد والصناعة والطاقة والثقافة.

ويراهن رئيس الوزراء المكلف على استثمار الدور الروسي في المنطقة والعلاقات المتطورة لموسكو مع مختلف القوى السياسية لكسر الجمود والتعطيل الذي يفرضه حزب الله وحليفه الرئيس ميشال عون في ملف تشكيل الحكومة الجديدة.

ونقلت مصادر مقرية من الحريري أن رئيس الوزراء المكلف سيشرح العراقيل التي تقف حاجزاً أمام تشكيل حكومة جديدة.

وأفادت الخارجية الروسية بأنها ستعمل خلال الأيام المقبلة مع ممثلين عن القوى السياسية الرئيسية في لبنان، بينهم الحريري وشخصيات أخرى، لحثهم على تشكيل حكومة تعكس توازن المصالح لجميع أطراف المجتمع اللبناني.



وليد جنبلاط

الحل يجب أن يكون
داخلياً من دون
استثناء أي طرف

وقال سيرغي لافروف وزير الخارجية الروسي إن بلاده تعتقد أن الأزمة الحالية في لبنان "لا يمكن حلها إلا من قبل أبناء البلد أنفسهم بمشاركة جميع الفئات السياسية والعرقية والطائفية". وأكد الوزير الروسي أن الحل داخلياً "بدون أي وصفات مفروضة من الخارج، حتى في ظل الوعد بنوع من المساعدة المالية".

وفشلت محاولات كثيرة في الأشهر الثلاثة الأخيرة لتقريب وجهات النظر بين الحريري والرئيس عون وصره جبران باسيل اللذين يصران على تشكيل حكومة سياسية تتضمن حصاة

إسرائيل تهدئ التوتر مع الأردن عبر تزويده بالمياه

سنويًا من مياه بحيرة طبريا، يتم نقلها عبر قناة الملك عبدالله إلى عمان، مقابل سنتين واحد (100 سنت يساوي دولار) لكل متر مكعب.

وفي عام 2010، اتفق البلدان على إضافة 10 ملايين متر مكعب مقابل 40 سنتاً لكل متر، وهو السعر المقرر أيضاً للإمدادات الإضافية التي وافقت عليها إسرائيل في الوقت الراهن.

ويحصل على نحو 40 في المئة من موارده المائية من المياه المشتركة، ومنها المشتركة مع إسرائيل في نهر الأردن والبرموك. ويرى مراقبون أن العلاقات الإسرائيلية الأردنية لن تشهد أي تحسن طالما استمر نتيهاؤها في الحكم، وعلى ذلك

تأمل عمان في أن يتغير هذا الواقع قريباً. ولا يزال رئيس الوزراء الإسرائيلي يواجه صعوبات داخلية في طريقه لتشكيل حكومة جديدة بعد رابع انتخابات تشريعية في غضون عامين، لم يستطع فيها حزب الليكود الذي يقوده الحصول على مقاعد تؤهله لقيادة الحكومة بمفرده من دون عقد تحالفات

الأحمر هو مشروع مطروح منذ زمن، في إشارة إلى أنه غير مرتبط بتطورات العلاقات مع إسرائيل.

وتنقل إسرائيل بانتظام المياه إلى الأردن والتي تخصها من نهر الأردن، وذلك وفقا لاتفاق السلام الموقع بين الطرفين في العام 1994.

55

مليون متر مكعب سنويًا من مياه
طبريا يتم نقلها عبر قناة الملك
عبدالله إلى عمان

وقالت صحيفة ديبعوت أchronوت إن الإمدادات الإضافية المطلوبة تتجاوز ما تم الاتفاق عليه في اتفاقية وادي عربة من دون توضيح مقدار هذه الزيادة. ويتوقع أن يدفع الأردن مقابل المياه الإضافية التي سيحصل عليها والتي تقدر بنحو 3 ملايين متر مكعب.

وبموجب الاتفاقية تزود إسرائيل الأردن بما يصل إلى 55 مليون متر مكعب

المجال الجوي أمام الطائرات القادمة من الأردن بما يخالف اتفاق السلام بين البلدين قبل التراجع عن ذلك.

ويعتقد على نطاق واسع أن الأردن لجا إلى تنفيذ مشروع لتحلية مياه البحر الأحمر بعد قرار ننتهاؤها وقف تزويده بالمياه، وأنه سيسمتر على الرغم من إعادة القرار إلى سابقه.

وتنظر الحكومة الأردنية إلى مشروع تحلية المياه على أنه بات مطلباً ملحا لتأمين مصادر الأردن من المياه بعد المعاطلة الإسرائيلية في الموافقة على طلب تزويده.

ويحتاج الأردن إلى كميات كبيرة من المياه لسد احتياجاته الداخلية، خاصة في فصل الصيف والجفاف. وكان الأردن ينظر إلى مشروع تحلية المياه في البحر الأحمر مهما للتخلص من شح المصادر المائية وتلبية احتياجاته المائية الحرجة. ونفى وزير المياه الأردني محمد النجار بان مشروع تحلية مياه البحر الأحمر له علاقة بطلب بلاده المياه من إسرائيل.

وقال في تصريح لوكالة "سبوتنيك" الروسية، إن مشروع تحلية مياه البحر

عشان - سسمح رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بتزويد الأردن بالمياه الإضافية التي يحتاجها، في خطوة قد تخفف من حدة التوتر التي شهدتها العلاقات بين البلدين في الأشهر الأخيرة.

وتجاهل نتنياهو على مدى أسابيع طلباً أردنياً للحصول على إمدادات إضافية من المياه وفقا لاتفاقية وادي عربة، على الرغم من ضغوط سياسية وأمنية داخلية ومطالبات أميركية في هذا السياق.

وقال موقع "واللا" الإسرائيلي، إن نتنياهو وبعد الضغوط الداخلية والخارجية قرر الموافقة على طلب الأردن بتزويده بالمياه.

وتفجرت أزمة بين البلدين في أعقاب محاولة إسرائيل فرض ترتيبات أمنية جديدة على زيارة لولي العهد الأردني الأمير الحسين بن عبدالله إلى القدس لإحياء ذكرى الإسراء والمعراج، وهو الأمر دفع بعغان إلى إلغاء تلك الزيارة.

ولم يوافق الأردن على استخدام نتنياهو لمجاله الجوي في زيارة كانت مخططا لها إلى الإمارات. وهدد بإغلاق